

أكثر من 23 ألف مبنى خال في الكويت بسبب الارتفاع الكبير في إيجارات الشقق



كشفت تقارير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي في الكويت عن ارتفاع نسبة المباني الخالية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى 23.2 ألف مبنى خال من إجمالي عدد المباني البالغ 189.2 ألف مبنى. وفي الوقت الذي يشكو فيه المستأجرون والوافدون والكويتيون من ارتفاع كبير في إيجارات الشقق السكنية وصغر مساحتها، والتهاهما لأكثر من نصف الراتب الشهري، كشفت تقارير الشال الاقتصادي الأسبوعي عن ارتفاع نسبة المباني الخالية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في نهاية عام 2013، إذ بلغ عددها نحو 23.2 ألف مبنى خال. وأشار التقرير إلى «أن إجمالي عدد المباني في الكويت، حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للربع الثاني من 2013، بلغ نحو 189.2 ألف وحدة، وخلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2013، نحو 3.4 وحدة، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني، للفترة ذاتها، أدنى إذ بلغ نحو 1.8 في المئة وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات، ضمن كل مبنى، أي أن تغييراً قد طرأ على نمط الطلب. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68.6 في المئة من إجمالي عدد المباني، لتليها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، ثم تلك المخصصة للعمل فقط. وقد ارتفعت نسبة المباني الخالية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في عام 2013 إذ بلغت نسبتها نحو 12.3 في المئة وعدها نحو 23.2 ألف مبنى من إجمالي 189.2 ألف مبنى مقارنة بنحو 22.6 ألف مبنى خال من إجمالي 185.8 ألف مبنى في نهاية عام 2012 أي ما نسبته 12.2 في المئة. وعرض التقرير جدولاً لعدد المباني ونوع استخدامها، حسب

المحافظات، كما في نهاية عام 2013. وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات إذ بلغت ما نسبته 45.9 في المئة من الإجمالي تلتها المنازل بنسبة 23.2 في المئة ثم الدكاكين بنسبة 17.6 في المئة. وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته بصورة منتظمة من إجمالي عدد الوحدات منذ عام 2004 وحتى نهاية عام 2013 في حين انخفضت نسبة الدكاكين والملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (2004-2013) للشقق والمنازل والدكاكين نحو 4.6 في المئة و3.3 في المئة و3.9 في المئة على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6.4 في المئة. وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات وفقاً لتقديرات هيئة المعلومات المدنية، في عام 2013 فبلغت نحو 27.3 في المئة بعد أن كانت نحو 29.3 في المئة في نهاية عام 2012.

توقعت بارتفاع 92 في المئة في مشاريع التعمير المستكملة

128 مليار دولار القيمة الإجمالية لسوق التشييد في دول الخليج



وقعت دراسة حديثة ارتفاعاً بنسبة 92 في المئة في مشاريع التعمير المستكملة في دول الخليج خلال العام 2014، مؤكدة أن سوق التشييد في المنطقة تصل قيمتها إلى 128 مليار دولار. فقد كشفت شركة «فنشرز الشرق الأوسط» عن نتائج دراسة نصف سنوية أجرتها عشية تدهين معرض التصميم الدولي INDEX، المعرض التجاري الرائد على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التصميم الداخلي، تشير إلى توقع استكمال مشاريع التعمير في مختلف قطاعات الأبنية، والتي تبلغ قيمتها 128.46 مليار دولار بنهاية العام الحالي لتبلغ نسبتها 92.06 في المئة مقارنة بالعام 2013 (66.89 مليار دولار)، كما أن الإنفاق المتوقع على قطاع الديكورات الداخلية والتجهيزات سيبلغ 9.57 مليار دولار، بزيادة تبلغ نسبتها 29.63 في المئة عما تم إنفاقه في العام 2013. وتقوم الدراسة بتحليل سوقي تشييد الأبنية والديكورات الداخلية والتجهيزات بالتركيز على 6 قطاعات رئيسية هي: الإسكان، التجارة، الضيافة، التجزئة، التعليم، والصحة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. ضمن هذه السوق التي تبلغ قيمتها الإجمالية 128.46 مليار دولار، ستتمثل قطاعات الصحة والتعليم بزيادة قيمتها بنسبة 22.63 في المئة على التوالي، وسيأتي بعد هذه القطاعات كل من قطاع التجارة بنسبة 12.51 في المئة

على النسبة الأكبر بقيمة 3.30 مليارات دولار (بنسبة 34.47 في المئة) يليه قطاع الضيافة بقيمة 1.94 مليار دولار (بنسبة 20.24 في المئة) ثم قطاع التجارة بقيمة 1.77 مليار دولار (بنسبة 18.48 في المئة). ومقارنة مع الأرقام المسجلة العام الماضي، فمن المتوقع أن تكون القطاعات التي ستسجل أكبر زيادة في الضيافة بزيادة بنسبة 133.88 في المئة لتصل قيمتها إلى 1.94 مليار دولار، والقطاع الطبي الذي سيشهد زيادة تقدر بالضعف في القيمة من 304 ملايين دولار إلى 607 ملايين دولار. وستحل المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص في القطاع السكني (34.39 مليار دولار) والضيافة (3.85 مليار دولار) والتجارة (7.97 مليار دولار) والتعليم (4.38 مليار دولار). وستشهد قطر استكمال مشاريع في قطاع السكن بقيمة 522 مليون دولار، لتصعد في ترتيب الدول من المرتبة الخامسة في العام 2013 إلى المرتبة الأولى. وستعتلي الإمارات العربية المتحدة سلم الترتيب في قطاع الرعاية الصحية، فمن قيمة إجمالية متوقعة للسوق تصل إلى 31.38 مليار دولار، ستبلغ قيمة المشاريع في الإمارات 3.13 مليارات دولار وهي تمثل زيادة استثنائية إذا ما قورنت بقيمة المشاريع المستكملة في 2013 والبالغة 227 مليون دولار. توقعت 2014 لسوق الديكورات الداخلية والتجهيزات ضمن هذه السوق التي تبلغ قيمتها الإجمالية 9.57 مليارات دولار، سيستحوذ قطاع الإسكان

وتوقعت دراسة حديثة ارتفاعاً بنسبة 92 في المئة في مشاريع التعمير المستكملة في دول الخليج خلال العام 2014، مؤكدة أن سوق التشييد في المنطقة تصل قيمتها إلى 128 مليار دولار. فقد كشفت شركة «فنشرز الشرق الأوسط» عن نتائج دراسة نصف سنوية أجرتها عشية تدهين معرض التصميم الدولي INDEX، المعرض التجاري الرائد على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التصميم الداخلي، تشير إلى توقع استكمال مشاريع التعمير في مختلف قطاعات الأبنية، والتي تبلغ قيمتها 128.46 مليار دولار بنهاية العام الحالي لتبلغ نسبتها 92.06 في المئة مقارنة بالعام 2013 (66.89 مليار دولار)، كما أن الإنفاق المتوقع على قطاع الديكورات الداخلية والتجهيزات سيبلغ 9.57 مليار دولار، بزيادة تبلغ نسبتها 29.63 في المئة عما تم إنفاقه في العام 2013. وتقوم الدراسة بتحليل سوقي تشييد الأبنية والديكورات الداخلية والتجهيزات بالتركيز على 6 قطاعات رئيسية هي: الإسكان، التجارة، الضيافة، التجزئة، التعليم، والصحة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. ضمن هذه السوق التي تبلغ قيمتها الإجمالية 128.46 مليار دولار، ستتمثل قطاعات الصحة والتعليم بزيادة قيمتها بنسبة 22.63 في المئة على التوالي، وسيأتي بعد هذه القطاعات كل من قطاع التجارة بنسبة 12.51 في المئة

البناء

دعت النواب إلى وقفة تاريخية ومسؤولة

هيئة التنسيق تدعو إلى لقاء نقابي موسع في 26 أيار

أعلنت هيئة التنسيق النقابية رفضها «زيادة ساعات دوام العمل حتى الخامسة عصرًا على موظفي الإدارة العامة أو غيرهم»، مؤكدة أنها «تدعم تحركاتهم بهذا الخصوص باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من برنامج تحرك الهيئة لإقرار السلسلة وضمان حقوق القطاعات كافة». ودعت خلال اجتماع عقده أمس، إلى «إقامة لقاء نقابي تضامني موسع تشارك فيه كل القطاعات النقابية المعنية ومختلف الجهات المتضامنة معها والمؤيدة لمطالبها، تلك التي شاركت في تظاهرة 14 أيار حول ملف سلسلة الرتب والرواتب، وذلك نهار الثلاثاء الواقع في 26/5/2014 في قصر الأونيسكو عند الساعة الرابعة من بعد الظهر». ورفضت الهيئة، كل القرارات التي ضربت حقوق الأساتذة والمعلمين والمتقاعدين منهم، والأجراء والمياومين وفرضت البنود الضريبية على الفقراء»، داعية النواب «لوقفة تاريخية ومسؤولة لا جانب المطالب التي ضربت هيئة التنسيق النقابية في مذكرتها المطالبة التي تتمسك بها كاملة دون نقصان أو تحريف، وإلى الحضور الكامل يوم 27 أيار المقبل لترجمة هذه الموافقة». كما أعلنت «استكمال عقد الجعيات العمومية والتحضيرات كافة المتعلقة بالإعلان عن مقاطعة الامتحانات الرسمية إذا لم يتم الحفاظ على الحقوق». وقد عرضت الهيئة خلال الاجتماع «النجاح الذي حققته تظاهرة 14 أيار والذي لم يترجم في جلسة 14 أيار النيابية التي ضربت بعض الحقوق وأرجأت الجلسة». كما ناقشت مجموعة من المقترحات للتحركات ستقوم بها الهيئة في الأسبوع المقبل وحتى انعقاد جلسة المجلس النيابي في 27 أيار، «ردًا على الاستمرار في سياسة التسويف والمماطلة وعلى ضرب الحقوق المكتسبة للقطاعات الوظيفية كافة، لا سيما منها موظفو القطاع الإداري العام، إضافة إلى فرض الضرائب على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود».

«يوم الصيدلي العشرون» برعاية أبو فاعور مجدلاني: التعاون يحصن المهنة

أكد رئيس لجنة الصحة النيابية عاطف مجدلاني على «ضرورة استمرار التعاون ما بين النقابة ووزارة الصحة ولجنة الصحة النيابية لتحقيق مهنة محمسة، عيش كريم للصيدلي، ودواء آمن وفعال يراعي أوضاع المواطنين على اختلاف فئاتهم». وفي كلمة القاها باسمه واسم وزير الصحة وائل أبو فاعور في «يوم الصيدلي العشرون» مهنة الصيدلة روية سنة 2020، الذي نظمته نقابة الصيدلة في فندق «لورويال» - ضيعة، برعاية وزير الصحة، قال مجدلاني: «نحننا في إصدار مجموعة من القوانين الصعبة بعضها نافذة ويجري تطبيقه، وقسم آخر على الطريق. واذكر هنا على سبيل المثال، العودة بالمادة 80 إلى ما كانت عليه بمعنى تثبيت سعر الدواء من قبل الوزارة ومنع الحسم، إقرار قانون يفرض الزامية التعليم المستمر، تعديل المادتين 46 و47 من قانون مزاول مهنة الصيدلة لفرض الوصفة الطبية الموحدة التي سمحت للصيدلي بوصف دواء بديل للدواء الوارد في الوصفة الطبية، بعد موافقة الطبيب المعالج، وبذلك تكون قد فتحت الباب أمام تشجيع دواء الجنتريك، واتحنا الفرصة لرقابة فعليه على مسار بيع الدواء منذ وصفة الطبيب، مروراً بالصيدلي، وصولاً إلى المريض».

وأشار إلى «الجهود الجماعي الذي بذل من أجل وضع حدّ لتظاهرة تهريب الأدوية، وانتشار الأدوية المزورة، ومنع بيع الأدوية التي تنتهي صلاحيتها، أو التي تكون قد منعت في العالم بسبب اكتشاف تأثيراتها السلبية على الصحة». كما أشار إلى وجود «اقتراحات قوانين عدة في المجلس النيابي، وهي تتعلق بخصمات الصيدلي مرة أخرى، بإقرار الصيدلة السريرية التي تساهم في رفع مستوى التعاون بين الصيدلي والطبيب، لما فيه مصلحة المرضى من جهة، ومن جهة ثانية تفتح المجال لفرض عمل جديدة أصبحت المهنة يأس الحاجة لها». وأعلن مجدلاني عن قرارات اتخذتها وزارة الصحة أخيراً، معتبراً أنها «تصب في خاتمة تطوير وتحسين المهنة، من أهمها قرار يتعلق بتنظيم ملف الدواء في المستوصفات». وقال: «إن مشكلة المستوصفات هي من المشاكل المزمنة، التي طالما شكا الصيدلي من تداعياتها بسبب المخالفات التي ترتكب في بعض المستوصفات التي تحولت إلى مراكز تجارية تنافس الصيدليات بطريقة غير شرعية. ناهيك عن مخاطر إعطاء دواء فاسد ففقد صلاحيته، أو حتى مؤرور». من جهته، أشار نقيب الصيدلة ربيع حسونة إلى أن «استرداد حقوق الصيدلة المباحة يكون بالتعاون الوثيق والشراكة الكاملة والتكامل البناء مع وزارة الصحة العامة». كما شدّد على أن «مسيرة استعادة الحقوق تبدأ بتطبيق القوانين بشكل فوري ومن دون مواربة على الصيدلة، ويتعاضد الصيدلة في ما بينهم ويحاربهم لأصول المهنة وممارسة دورهم الريادي على قاعدة أن صحة المواطن أولوية قصوى».

مذكرات

● زار وفد من نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة برئاسة جوزف زعبي رئيس «الحزب الديمقراطي اللبناني» النائب طلال أرسلان وسلمه كتاباً عن موقف النقابة من القانون الجديد للإيجارات. وأشارت النقابة في بيان إلى أن أرسلان أعرب للوفد عن تأييده الكامل لمطالب المالكين القدامى ولبنود القانون الجديد للإيجارات، معتبراً أنه «إن الأوان للتحمل الدولية مسؤوليتها في حل قضية الإيجارات القديمة، ورفع الظلم عنهم». كما أكد التزامه «مباشرة النواب والمعنيين بهذه القضية بعدم الطعن بالقانون أمام المجلس الدستوري لعدم تمديد الظلم في حق المالكين». ● عقدت الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة اجتماعاً استثنائياً أول من أمس «استكملت فيه تحليل النقاش المعيب بحق الوطن والإدارة العامة والموظف الإداري الشريف الذي دار في الجلسة التشريعية الأخيرة، وتوقفت عند موضوع زيادات ساعات العمل». ودعت الهيئة في بيان إلى عقد مؤتمر صحفي في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم في مبنى التفتيش المركزي، فرادان، جانب سينما كونكورد. كما اتخذت قرارات تصعيدية عديدة ووضعت رزمة تحرك واسعة تتضمن إضرابات واعتصامات سيتم الإعلان عنها بالتفصيل خلال المؤتمر الصحافي. ● جال المدير العام لمصلحة اللطواني المهندس عادل حوامتي على رأس وفد من مجلس الإدارة ومهندسي المصلحة في موقع سد الخردلي للكشف على المنطقة التي سيقام عليها السد، ثم عقد مع الوفد موقع سدّ فخريصر في زوطر الغربية. ● زار وفد من أعضاء مجلس بلدية مشحة برئاسة زكريا الزعبي وزير الداخلية والبلديات نهاد المشوق في مبنى الوزارة. وشرح الوفد للمشوق «المعاناة الكبرى التي تعانيها بلدية مشحة لناحية الإطارات لا سيما الطريق العام، وطالبه بطرح الموضوع على مجلس الوزراء للبدء بتنفيذ طريق مشحة حيزوق المزعة».

● أوضح أن «المشكلة الثانية الخطيرة التي تواجه البلدية هي وجود حوالي 3000 نازح سوري أي نصف عدد سكان البلدة 7000 نسمة وما نتج منها من آثار بيئية خطيرة وتضاعف كمية النفايات والأبعاء الكبيرة على البنى التحتية من كهرباء وماء وجاريات وطرقا واكتظاظ وأن البلدية لم تعد قادرة على القيام بمسؤولياتها».

المشوق متوسلاً وقد بلدية مشحة - ككار

وتحديثية في الجامعات ومعاهد التعليم المهني والتقني لتخريج الكفاءات ومواكبة الحدائق المتسارعة في عالم المعلوماتية والبرمجيات. فنحن في حاجة دائمة إلى تطوير المناهج لربط التعليم بالاقتصاد وحاجات سوق العمل خصوصاً في القطاع الصناعي، وستعمل على اتخاذ المزيد من الإجراءات الكفيلة بتأمين القدرة التنافسية في هذا القطاع المزدهر على صعيد وضع الأطر القانونية والتشريعية اللازمة وتسجيل براءات الاختراع وحمايتها».

وقال: «في لبنان، الموارد الطبيعية محدودة، لكنّ القدرات البشرية تشكل أبرز ميزاته وقوته، والمطلوب أن نوظفها بالشكل الأمثل، عن طريق توجيه صناعة المعلوماتية والبرمجيات نحو الإنتاج وليس إلى التشغيل فقط. أي تطوير صناعة التحليل والبرامج وعرضها للبيع. ونحن مستعدون لفتح هذا الملف مع الوزارات والإدارات المعنية والقطاع الخاص وصولاً إلى تبني البحث العلمي وتشجيعه ودعمه ودفعه قدماً إلى الأمام».

يذكر أن المؤتمر يهدف إلى عرض التقنيات الحديثة في مجال الصناعات التكنولوجية والمعلوماتية، المساعدة على تخفيض كلفة الإنتاج، تحسين الإنتاجية، تخلي حواجز التصدير والتجارة، وزيادة الأرباح.

الهيئات الاقتصادية في طرابلس تحذر من تجميد المشاريع الإنمائية في المدينة



خلال اجتماع الهيئات الاقتصادية

بدوره، ألقى رئيس بلدية طرابلس نادر الغزال كلمة قال فيها: «إننا نحتاج إلى المشاريع التنموية إن رغبتنا بالنهوض بمدينتنا، نظراً للتراجع الحاصل على كل المستويات الاقتصادية والتجارية، فالقفر لا يزال موجوداً في المدينة وفرص العمل معدومة، وإن لم نجد فرص العمل للشباب لا يستغرن أحد عودتهم إلى الشارع، هناك مشاريع اقتصادية نطالب بتطبيق القانون فيها، بما يتناسب ومرعاتها للجانب البيئي وغيره، لكن لا يجوز أن تبقى المدينة رهينة التجاذبات السياسية والوطنية. لدينا الكثير من المشاريع من بني تحتية وإجتماعية وبيئية، وأن الأوان أن تعود طرابلس لتأخذ دورها كعاصمة للشمال وعاصمة ثانية للبنان».

وأضاف: «تفاجأنا بموقف الحكومة في جلستها الأخيرة حول تمويل مشاريع طرابلس، لذا نحن نأمل في الجلسة المقبلة اتخاذ الموافقات الإيجابية، لأنّ مبالغ الـ 60 مليون أو 100 مليون هي أرقام صغيرة بالنسبة لإنعاش الاقتصاد في مدينة طرابلس والشمال، بل إن الفروض تخصيص المياريات بعد هذه المرحلة تخصيص التي مررنا بها، علينا مسؤولية إجتماعية وإنسانية ووطنية تجاه أهلنا في طرابلس، وبالمناسبة ندعو كل المستثمرين للمجيء إلى هذه المدينة الواعدة».

اتفاق الغاز الصيني الروسي بلغ مرحلته النهائية

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم الروسية للنقل اليكسي ميلر أن «عقد تصدير الغاز من روسيا إلى الصين دخل في مرحلته النهائية من المفاوضات» مؤكداً ثقته بتوقيع العقد «بموجب ظروف مناسبة لروسيا». ونقلت وكالة إيتار تاس الروسية عن ميلر قوله في حديث تلفزيوني: «لقد دخلنا المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن عقد الغاز وتمّ الانتهاء من وثيقة العقد بشكل كامل ولم يبق سوى بند واحد متعلق بما يسمى السعر الأساسي أو سعر الصفر في الصيغة التي تم الاتفاق عليها متسابقاً مع شركائنا الصينيين»، مشيراً إلى أنه «سيتم وضع المسامات الأخيرة على العقد الذي يضمن استمرار واردات الغاز الروسية من الغاز إلى الصين لمدة 30 عاماً».

ولفت ميلر إلى أن «شركة غازبروم الروسية ستواصل إمداد عملائها الأوروبيين بالغاز رغم تخلف أوكرانيا عن سداد قيمة وارداتها ولم يوافق ذلك من مخاوف بتأثر إمدادات الغاز لأوروبا عبر الأراضي الأوكرانية». وكان وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوناك كشف قبل أيام أن «ديون أوكرانيا المترتبة لمصلحة روسيا تجاوزت 3.5 مليارات دولار في قطاع الغاز»، محذراً من «أن تقاسم كيبف عن تنفيذ التزاماتها المالية تجاه موسكو سيؤدي إلى البدء باتخاذ خطوات وإجراءات ضدها وأولها عدم ضخ الغاز إليها منذ مطلع الشهر المقبل من دون دفع مستحق».

ويجري حالياً التفاوض على الزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المقررة الأسبوع المقبل إلى شانغهاي لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين بما فيها مجال الطاقة ومن المتوقع أن يناقش المسؤولون الروس والصينيون خلال الزيارة موضوع إمدادات الغاز على المدى الطويل وتعزيز التجارة في قطاع النفط.

أوروبا مهددة بالانزوب

كشفت تقرير جديد أصدره المعهد العالمي للاستدامة أن بريطانيا ودول الأوروبية أخرى مهددة بانزوب إمدادات النفط والغاز والغاز خلال خمس سنوات. وأوضح التقرير الذي نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية أن دولاً أوروبية كثيرة إلى جانب بريطانيا ستواجه نقصاً مماثلاً في مصادر الطاقة ما سيؤدي